IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر
لموارد الصندوق
الدورة الثانية

البيان الافتتاحي
لرئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

مقر الصندوق

روما، إيطاليا

29 يونيو/حزيران 2017

المندوبون الموقرون،

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بضم صوتي إلى صوت رئيس هيئة المشاورات في الترحيب بكم في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. في هذه الدورة سوف نحكم قبضتنا على القضايا الرئيسية التي تتعلّق بعمل الصندوق، ليس خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد فحسب، بل وبما يتعدّاها في المستقبل أيضا. وقد تمّ التطرق لهذه القضايا بصورة شاملة في الوثائق التي تشاطرناها وإياكم.

وبطبيعة الحال، فسأولي اهتماماً وثيقاً لتعليقاتكم وأسئلتكم واقتراحاتكم، مع خوضنا في هذه القضايا للوصول إلى اتفاق في الآراء.

في الوقت نفسه، وبما أنها المرة الأولى التي أتحدث فيها أمامكم بصفتي رئيساً للصندوق، اسمحوا لي أن أبتعد عن موضوع اليوم لفترة وجيزة.

عند قبولي هذه المهمة، قلت وبوضوح بأن الوقت قد حان للصندوق لكي يتوسّع ويوسّع من نطاق عمله. وما زال رأيي على حاله دون تغيير.

في حقيقة الأمر، أنا الآن مقتنع بهذا الرأي أكثر من أي وقت مضى.

فكما ندرك جميعاً، لن تكون الوتيرة الحالية لجهود التنمية كافية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال 2030. لقد التزم المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030، أي بعد 13 عاماً من الآن، ولكن مع ذلك، وفي يومنا هذا، ما زال حوالي 800 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وما زال هنالك عدد موازٍ لهم من الجوعى. وثلاثة أرباع هؤلاء الأشخاص يعيشون في المناطق الريفية.

هل يجب أن نذكّر أنفسنا أيضاً بالحاجة لما يقارب 265 مليار دولار أمريكي إضافي كل عام لنصل إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني؟

هل يجب أن نذكّر أنفسنا بأن فاتورة واردات الأغذية في أفريقيا لوحدها تصل إلى 35 مليار دولار أمريكي سنوياً؟

هل يجب أن نذكّر أنفسنا أيضاً بأنه، وفي وقتنا الحاضر، ما زالت البلدان الأقل نمواً تقترض بصورة مطردة من الأسواق المالية بأسعار فائدة مخيفة لتمويل برامجها للتنمية الريفية؟

لذا دعوني أقول لكم مجدداً أنه يتوجب على الصندوق أن يوسع نطاق عملياته. ويتوجب عليه القيام بذلك من خلال التطرق إلى الطلب غير الملبّى من الدول الأعضاء فيه على تمويله لتحقيق أهدافه. ويتوجب عليه القيام بذلك للإيفاء بالتزامه تجاه السكان الريفين واحتياجاتهم.

يتوجب عليه القيام بذلك لترك أثر أكبر على الأمن الغذائي للسكان الريفيين وتغذيتهم وسبل عيشهم وصمودهم ورفاههم.

ذلك هو الطلب، وتلك هي الحاجة. الصندوق لا يقترح توسيع النطاق لأنه يريد أن يغدو أكبر. فنمو الصندوق ليس غاية بحد ذاتها؛ وإنما للمساهمة في تمكين عدد أكبر من البشر من التخلص من آفة الفقر المدقع. أعترف بأن ضميري غالباً ما يسألني:

كيف لنا قبول الحد الأدنى من الدعم عندما ندرك أن بإمكاننا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير؟ أليس من واجبنا، لا بل من التزامنا الأخلاقي، أن نعظم من استخدام الموارد التي أوكلتها إلينا دوائركم الانتخابية للوصول إلى أثر مضاعف على الحد من الفقر؟ وبخاصة عندما نعلم بأن الصندوق في موقع يؤهله للقيام بذلك.

وباستطاعة الصندوق أن يلعب دوراً فريداً من نوعه في هذه المهمة بفضل ميزته النسبية في العمل في المناطق الريفية، وإنجازاته المعبّر عنها بوضوح، وشركائه الذين نجح في اجتذابهم. ولقد حان الوقت للصندوق، مع خبرته التي تقارب الأربعين عاماً من الاستثمار في السكان الريفيين، لتوسيع نطاق أثره.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نسعى لزيادة حجم برنامج الصندوق من القروض والمنح بحدود 25 إلى 40 بالمائة. ولا نتوقع أن يتم تمويل توسيع النطاق الكبير هذا من الدول الأعضاء فقط، على الرغم من أن مساهمات الدول الأعضاء ستستمر في كونها حجر الزاوية لقاعدة مواردنا. وحتّى مع أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، فإن مساهمات الدول الأعضاء لن ترتفع بأكثر من 20 بالمائة.

وبطبيعة الحال، يجب أن يتحلى طموحنا بحس براغماتي؛ فالمساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا يمكن لها أن تلبي جميع احتياجاتنا التمويلية. ولهذا السبب، نصرّ على مبدأ عدم الاستعاضة، وبإصرارنا على هذا المبدأ نركّز أيضاً على إطار الاقتراض السيادي. وسوف تنطوي استراتيجيتنا المالية المقترحة للتجديد الحادي عشر للموارد على استقطاب المساهمات الأساسية من تجديدات الموارد، إضافة إلى الوصول إلى القروض الميسرة من الشركاء، مع المضي أيضاً بأسلوب خاضع للقياس لإعداد الصندوق للاستفادة من الاقتراض من الأسواق في وقت ما من المستقبل، وبطبيعة الحال، بتفويض من المجلس التنفيذي.

قد تبدو هذه التغيرات راديكالية في بادئ الأمر، ولكنني أميل للقول بأنها منطقية. ففي المقام الأول، الصندوق ليس بمصرف. إننا كنا وسنبقى صندوقاً. والاستثمار ليس غايتنا وإنما وسيلتنا. أما الغاية، سيداتي وسادتي، فهي التحول الريفي بغية الوصول إلى أشد المناطق نأياً وأكثر الأشخاص تهميشاً لتمويل الصندوق وخبرته الفريدة من نوعها، دون أن ننسى المجموعات المهمشة، والتي غالباً ما لا تظهر على شاشات رادارانتا.

وبالتالي، فإن الاقتراض لن يبعدنا عن عملنا الجوهري: وإنما يساعدنا على إنجازه وعلى الإيفاء بتوقعات دولنا الأعضاء، المقترضين منهم، والمانحين على حد سواء.

لا يمكنني أن أركّز بما يكفي على القول بأننا نتحدث عن تنويع خياراتنا لا تغيير هويتنا. ففي بيئة إنمائية عالمية متغيرة من الحكمة أن نزيد من جملة الأمور التي يمكننا القيام بها، ولكن المسار النهائي الذي نتجه نحوه يعتمد على احتياجات دولنا الأعضاء، وعلى إرادتها.

ومع الدعم القوي والمستمر من دولنا الأعضاء، نقترح أن يذهب 90 بالمائة من استثماراتنا من موارد المساعدة الانمائية الرسمية، وهنا أؤكد على موارد المساعدة الإنمائية الرسمية وليس على الموارد الإجمالية، للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وستكون نصف حافظتنا في أفريقيا وحوالي ثلثها في بلدان تعاني من أوضاع الهشة بما

فيها الدول الجزرية والبلدان التي تواجه كوارثاً طبيعية أو تمر بأزمات اجتماعية. مع ذهاب الـ 10 بالمائة المتبقية من الموارد الأساسية للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وسيزيد انخراطنا مع هذه الدول أيضاً بفضل نمو الأموال المقترضة بموجب استراتيجية الاقتراض. إذن، وعلى وجه العموم، ستشهد جميع المجموعات زيادة في عمل الصندوق وأنشطته. وبالتالي فهي استراتيجية تعود بالفائدة على الجميع.

سيستمر الصندوق بما يفعله على أكمل وجه: بالذهاب إلى حيث لا تذهب المؤسسات الأخرى، إلى المناطق الريفية التي لم ير بعضها من قبل مشروعاً انمائياً. كذلك سيتسمر بالعمل كمحفز بغية استقطاب استثمارات إضافية للمناطق الريفية.

ويعتبر إخفاق الاقتصادات الريفية في تلبية احتياجات الشباب الريفيين قضية شاملة لأنها تخلّف تبعات جدية على مستقبلنا المشترك.

إذ يعيش 55 بالمائة من الشباب في البلدان النامية في المناطق الريفية. ولكننا ندرك جميعا بأن الشباب يواجهون احتمال كونهم عاطلين عن العمل أكثر بمرتين إلى ثلاث مرات من الأكبر منهم سناً، وكذلك فإنه غالباً ما يتم إقصاء هؤلاء الشباب من العمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار. وهم لا يتمتعون بفرص الوصول الكافية لملكية الأراضي، والمياه، والأسواق، والخدمات التمويلية، وفرص المبادرات الفردية.

إن تمكين الشباب الريفيين اقتصادياً ومالياً حاجة مطلقة. وهي مجالات تعزز بعضها بعضاً: فإشراك القطاع الخاص والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمور حاسمة لإطلاق العنان لقوة الشباب الريفي في قيادة التحول الريفي.

ويخطط الصندوق لتعميم برامجه المراعية لقضايا الشباب، ولتطوير آلية مالية تستهدف الشباب من خلال توسيع صندوق التمويل والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والهدف هو مساعدة الشباب على إنشاء المزارع وغيرها من المشروعات الريفية المدرة للدخل للترويج لإشراكهم المالي. وسوف ييسر هذا الصندوق من التمويل المتوسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة في مجالات الأغذية الزراعية، وأيضا لمنظمات المنتجين، وعلى وجه الخصوص للشباب أصحاب المبادرات الفردية، من خلال الاستثمار بالقروض والأوراق المالية.

وقد اتخذت بالفعل العديد من الخطوات الإيجابية لتعزيز نموذج عملنا وإيصال الأثر على نطاق واسع. ولكننا ننظر بجد إلى ما يحتاج للتحسين. وبالتالي، فقد أطلقنا مؤخراً مبادرة التميز التشغيلي لأغراض إحراز النتائج. وبعد دراسة شاملة، سوف تطور هذه المبادرة خطة لتحول المنظمة بهدف تحسين عمليات الأعمال والإيفاء بصورة أفضل بالطلبات الواردة إلينا من زبائننا وشركائنا.

يتمتع الصندوق بسجل قوي في التطور لمواجهة التحديات الناشئة. وأستشهد بمثال الإشراف المباشر، واللامركزية، وتعزيز الأنشطة غير الإقراضية وإرساء الشراكات مع القطاع الخاص.

ولكن ما زال علينا أن نقوم بالمزيد. والقصد من ذلك كله هو التسريع من خطة اللامركزية. إذ لا بد لمراكزنا ومكاتبنا القطرية وعددها 50 مكتباً، والتي صادق على إنشائها المجلس التنفيذي منذ فترة، من أن تغدوا فعالة في وقت قصير لتوفير دعم أفضل للمنظمة في طموحاتها الرامية إلى النمو.

ولتبسيط العمليات، لن يتم الاقتصار على زيادة عدد الموظفين في الميدان فحسب. وإنما علينا أيضا أن ننظر بصورة وثيقة أكثر لخصائصهم المطلوبة مع التفويض بالمزيد من الصلاحيات لهؤلاء الموظفين بحيث يتم ضمان التنفيذ الأسرع للمهام وإيصال الإشراف المستمر ودعم التنفيذ.

سيضمن الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد أيضا التنفيذ الكامل لإطار الفعالية الإنمائية، ولتعزيز جهود الصندوق للوصول إلى قياس منتظم لأثر أنشطته. كما أننا سنعزز من مبدأ القرارات المستندة إلى الدلائل على طول دورة المشروعات، بهدف زيادة الأثر على الفقر، علاوة على ضمان الاستخدام الأمثل لمواردنا.

لا يمكنني أن أؤكد بما يكفي على الحاجة الملحة لنهج متكامل لتمكين النساء والتمايز بين الجنسين وللزراعة المراعية لقضايا التغذية والقضايا البيئية والصمود في وجه تغير المناخ وعمالة الشباب في الحافظة بأسرها. وسنتطرق لهذه المواضيع بتفصيل أكبر بكثير في أكتوبر/ تشرين الأول.

ولكن، وبالعودة إلى النقطة الأولى، فإن حزمة المقترحات التي طوّرناها تهدف جميعها إلى إيلاء الأولوية لأشد البلدان فقراً ولأشد الأشخاص فقراً. ومن هنا يأتي تعقيد مهمّتنا ونبلها والفخر الذي تمنحنا إياه.

وسيبقى الصندوق وفياً لمهمته وملتزماً بزيادة النتائج وتحسينها في آن معاً. فتلك هي الطلبات الواردة من دولنا الأعضاء واحتياجات السكان الريفيين. ونحن نسعى للحصول على دعمكم لتحقيق هذه الرؤية.

وشكراً لكم.